



# منطقة عربية قابلة للنفاز الرقمي - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع (النسخة الثالثة)



الجلسة الرابع :

الشمول الرقمي في المنطقة العربية

# الجمهورية الإسلامية الموريتانية



وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة

محمد فال الشيخ الصديق

المدير المساعد لإدارة التطوير والتشغيل البيئي

# مدخل

الشمول الرقمي هو ضمان حصول جميع الأفراد والمجتمعات على التكنولوجيا الرقمية واستخدامها بفعالية. ويهدف كذلك إلى سد الفجوة الرقمية وضمان تكافؤ الفرص للجميع، بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية أو موقعهم الجغرافي .

من أجل التغلب على العوائق التي تحول دون هذا الشمول الرقمي يجب تحسين الوصول إلى الإنترنت، وتحسين المهارات الرقمية، وتوفير الأجهزة بأسعار معقولة، ومعالجة الحواجز اللغوية والثقافية، وتعزيز التعاون والشراكات

وفي هذا الإطار، قامت الدولة الموريتانية بإنشاء وزارة مخصصة للتحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة في مايو 2021 من أجل وضع القطاع الرقمي والتقنيات الحديثة في قلب أنشطة الحكومة كأداة فعالة لتحديث الدولة وتحقيق نقلة نوعية، طال انتظارها من قبل المواطنين، في أداء الخدمة العامة.

وقد تم تعزيز هذا التوجه من خلال تأثيرات أزمة Covid - 19 التي دفعت مجتمعنا الى التكيف مع هذه التقنيات واستخدامها لأغراض متعددة مثل (التعلم عن بعد ، والعمل عن بعد ، وتوفير الخدمات ، وما إلى ذلك)

# خطة عمل الوزارة في 2023

لقد أعدت وزارة التحول الرقمي و الابتكار و عصرنة الإدارة خطة شامل من أجل التحول الرقمي بالتعاون مع منظمة الإسكوا  
خطة العمل لسنة 2023 تتلخص في المحاور التالية:

## محور "البنية التحتية الرقمية"

- البدء في اجراءات بناء محطة لنقطة ربط ثانية في المدينة الاقتصادية نواذيبو على الكابل البحري الدولي للإنترنت، من أجل ضمان أمن الاتصال الدولي وتعزيز موقع موريتانيا كمحور ربط إقليمي.
- إجراء دراسات أولية وإطلاق مناقصات لتوسيع شبكة الألياف البصرية الوطنية التي ستربط جميع المدن الرئيسية في الولايات والمقاطعات والبلديات، وإنشاء حلقات ربط لتفادي الانقطاعات من أجل تأمين الاتصال.
- وضع نظام "Mobile Deal New" لتسريع التغطية وتحسين جودة الخدمة وبالتالي توسيع التغطية عن طريق شبكات الاتصالات.

## محور "الإدارة الرقمية"

- رقمه الخدمات العامة على الإنترنت عن طريق الدفع الإلكتروني والتسجيل على الخزنة الإلكترونية للمستخدم.
- انجاز نظام معلوماتي لتسيير المراسلات الإدارية و ارشفتها
- تنفيذ المشروع التجريبي للهوية الرقمية (ID-e) لتسهيل الوصول إلى الخدمات العامة الرقمية والمدفوعات الإلكترونية.
- تطوير وتوسيع شبكة الإنترنت الإدارية لألياف البصرية ذات النطاق العريض (RIAD) لتمكين الاتصال والاستخدام الآمن لأدوات التعاون والوصول الآمن إلى شبكة الإنترنت.
- تنفيذ الإدارة الإلكترونية للبريد الإداري لإضفاء الطابع المادي على إدارة المراسلات، وتقليل حجم الورق والمخاطر التشغيلية (السرية، الضياع، إلخ...) في جميع الإدارات الوزارية.
- بدء أعمال البناء في مركز البيانات الوطني من المستوى 3 من أجل تعزيز السيادة الوطنية من خلال إتاحة إمكانية تخزين البيانات على المستوى الوطني وفقا لمعايير الأمن والسماح باستضافة التطبيقات الحكومية في بيئة آمنة

# محور "رقمنة الأعمال والابتكار"

- إنشاء "صندوق الابتكار" لدعم الشركات المبتكرة ذات إمكانات النمو العالية
- إنشاء منصة للابتكار، لدعم ومواكبة الشركات الناشئة وقادة المشاريع الرقمية
- إنشاء مرصد وطني للابتكار لضمان رؤية وتواصل أفضل بشأن تطوير النظام الإيكولوجي للابتكار
- وضع استراتيجية وطنية للدفع الرقمي لتطوير وسائل الدفع الإلكترونية وإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي.

# محور "الحكومة والإطار التنظيمي والقانوني"

- إنشاء الوكالة الرقمية للحكومة (ETAT-AN) للتمكين من انطلاق فعال للحكومة الإلكترونية.
- إنشاء هيئة حماية البيانات الشخصية (APD) وذلك من أجل توفير سلطة مسؤولة عن ضمان تنفيذ معالجة البيانات الشخصية في موريتانيا وفقاً لأحكام القانون وبما يتوافق مع المعايير الدولية
- إنشاء الوكالة الوطنية للأمن السيبراني والشهادات الإلكترونية، مع مركز RIMCERT لضمان أمن تكنولوجيا المعلومات للإدارة
- اعتماد قانون الشركات الناشئة والمراسيم المرتبطة به لدعم المبادرات المبتكرة على المستوى التنظيمي وتحديد علامة الجدارة والمزايا المخصصة لأصحاب المشاريع والمستثمرين والشركات الناشئة
- اعتماد قانون الحكومة المفتوحة Gov Open والمراسيم ذات الصلة لتعزيز وجود اقتصاد الخدمات وتقييم البيانات العامة من قبل الأطراف الوطنية الخاصة



# محور "الحوكمة والإطار التنظيمي والقانوني"

- تصميم واعتماد الإطار القانوني لتصنيف البيانات للسماح للشركات الموريتانية التي تستخدم التكنولوجيا الرقمية باستخدام السحابة الدولية international Cloud لتخزين البيانات المصنفة غير الحساسة.
- تقوية محور خفض التعريفات، من خلال تعزيز النصوص التشريعية من أجل تقليل تكاليف خدمات الاتصالات وتعزيز الشمول.

## الخدمات الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة

- بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة فقد تمت استفادتهم من التميز الإيجابي في التشغيل حيث أصبحت لديهم نسبة 5 % في جميع المسابقات الوطنية للتشغيل ومقعدين في البرلمان
- إنشاء مراكز خاصة بالتكوين المهني للأشخاص ذوي الإعاقة ( وزارة العمل الإجتماعي والأسرة والطفل )
- انشاء وتطوير منصة تعليمية لأطفال التوحد وهي الآن في طور الإنشاء

أشكركم على حسن الإصغاء  
و السلام عليكم